



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

ليبيا للجميع، وبالجميع.

انطلاقاً من هذا المبدأ، قام الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية، الذي يضم أكثر من 400 منظمة وجمعية من مؤسسات المجتمع المدني من جميع أنحاء ليبيا الحبية، بتنفيذ دورات تدريبية لتأهيل مراقبين محليين لمراقبة انتخابات المؤتمر الوطني العام. حيث تم بالفعل تدريب عدد 88 متطوع من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة للقيام بهذه المهمة، خدمة منهم لهذا الوطن الغالي؛ وتحقيقاً لأول استحقاق فعلي رغم كل التحديات.

والجدير بالذكر أن كل المجهودات التي تمت من أجل تنفيذ هذا العمل الوطني قد تمت بشكل تطوعي، وبجهود ذاتية من جميع المعنيين: المنظمين والمراقبين، دون أي تمويل من أي جهة كانت، بالرغم من اتصالاتنا ببعض الجهات المحلية والدولية المعنية، والمفترض أنها معنية بهذا الاستحقاق الوطني.

من العدد الإجمالي للمتطوعين الذين تم تأهيلهم كمراقبين اعتذر 26 متطوع منهم عن القيام بمراقبة الانتخابات لظروف خاصة بهم، مثل السفر خارج البلاد أو لظروف صحية أو اجتماعية. وتم توزيع 62 مراقب محلي على أكثر من 50 مركز اقتراع داخل مدينة بنغازي وخارجها. وقد تم تقسيم المراقبين في بعض الحالات (خاصة مع الفائز النسائي) بحيث تتواجد مراقبة بالفترة الصباحية حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، ومراقبة الأخرى تبدأ من الساعة الثالثة بعد الظهر وتتقى حتى نهاية الفرز والعد – إن استطاعت. وبالفعل، وكما كان متوقعاً، تكررت بعض الأخطاء بالطبع ومشاركة المراقبين الرجال بالبقاء بمقربة من المراكز الاقتراع لمراقبة العملية الانتخابية حتى تمت عملية الفرز والعد وغلق المركز في الساعات الأولى من اليوم التالي.

ولإعداد تقرير المراقبة تم الاستعانة بنموذج تقرير مراقبة الانتخابات الخاص بالاتحاد الأوروبي، وتم إجراء بعض التعديلات عليه؛ ليتوافق مع وضعية انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا.



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية

ونظراً لأن هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها في تاريخ ليبيا الحديث، فقد توقعنا - كما توقع الجميع، في الداخل والخارج - أن تقع العديد من الأخطاء، والمخالفات، والممارسات المترتبة من العهد الماضي. وبالتالي، فإن الهدف من ذكر هذه الملاحظات هو معرفة أين كان الخطأ، أو ربما القصور، والعمل على تصحيحة أو تلافيه في الانتخابات القادمة باذن الله.

ومن أبرز الملاحظات التي تم تسجيلها ما يلى:

أولاً: الفاحشة التنظيمية

(1) إن العملية الانتخابية ليست يوم الاقتراع فقط، بل تبدأ قبل ذلك بكثير. كان يجب أن تبدأ عملية اعتماد المراقبين قبل صدور قانون الانتخاب، حتى يتمكّن المراقبون، قبل يوم الانتخاب بوقت كافٍ، من دراسة القانون بشكل دقيق، وتنهم نصوصه، وما يجوز وما لا يجوز في العملية الانتخابية. بعد ذلك، تتم مراقبة عمليات تسجيل الناخبين، والشروط الواجب توافرها في الناخبين. وكذلك عملية ترشيح الأحزاب والأفراد، ومن توفر فيه شروط الترشح. ثم تأتي المراقبة على الحملات الانتخابية. وما قد يحدث خلالها من مخالفات قد تؤدي إلى إسقاط أهلية المرشحين المخالفين لأسباب منطقية، مثل: مصادر التمويل، أو المخالفات غير الأخلاقية، أو غير المهنية لأشاء الحملة الانتخابية. بعد ذلك تأتي مراقبة فترة الصمت الانتخابي، ثم مراقبة عملية الاقتراع، وإجراءات الفرز الجزئي والكلي وإعلان النتائج.

(2) بالرغم من التهديد والوعيد بالاعتداءات وبخريب العملية الانتخابية يوم الاقتراع، إلا أن تواجد رجال الأمن كان ضعيفاً جداً. نعم كان رجال الشرطة متواجدين بجميع المراكز بدون استثناء، ولكنهم لم يكونوا مسلحين، الأمر الذي أدى إلى الاعتداء على بعض مراكز الاقتراع وحرق محتوياتها. ولكن رب ضارة نافعة. فبعدما حدثت هذه الاعتداءات، خرج الأهالي وجيرون مراكز الاقتراع في جميع المناطق يحملون السلاح لحماية مراكز الاقتراع والناخبين، والدفاع عن أحد الاستحقاقات التي قامت من أجلها ثورة 17 فبراير. وهنا يجب أن تقف وقفة شكر وتقدير لهذا الشعب العظيم، الذي هاجك كل التوقعات، وخالف جميع التكهنات، وقلب مكافأة الموازين. فالسلاح الذي كان الجميع يتغوف من وجوده لدى الثوار الحقيقيين، ما هم اليوم يخرجوه من بيوتهم ليدافعوا به عن وطنهم الغالي. حق لك يا ليبيًا أن تختاري بهؤلاء الشاب.

(3) بعد أن تم تقديم المستندات المطلوبة لاعتماد المراقبين وإصدار بطاقات مراقب محلى لهم، طلب من المندوبين توزيع المراقبين على مراكز الاقتراع حتى يتسمى للمفوضية مراجعتها وتوزيع المراقبين على مختلف المراكز بالدائرة الثالثة بموجب كشوفات ترسل إلى كل مركز اقتراع، فوجئنا يوم الاقتراع بأنه لا توجد بمراكز الاقتراع قوائم بالمراقبين كما قالت المفوضية، وأنه يامكان أي مراقب الذهاب إلى أي



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية

مركز اقتراع يحلوله، الأمر الذي كنا قد حققنا منه استفادة أكبر لو كان لدينا علم مسبق به. ومع ذلك، عندما حضرت إحدى الأخوات المراقبات إلى مركز الاقتراع المحدد لها، رفض رئيس المركز إدخالها بحجة أنه ليس لديها تكليف رسمي كتابي من المفوضية!!!

4) لم يتم إفادتنا من قبل المفوضية بأن كل مركز اقتراع يحتوي على أكثر من محطة واحدة، بعض المراكز التي زرتها كان بها أربعة محطات للرجال، وأربعة محطات للنساء، مما اضطر بعض المراقبين إلى التقليل بين المحطات للمراقبة. لو كان لدينا علم مسبق بهذا الأمر، لقمنا بتخصيص عدد أكبر من المراقبين على كل مركز اقتراع، حتى تتم مراقبة جميع المحطات بشكل سليم.

5) لم تكون الإجراءات موحدة بمراكز الاقتراع بالنسبة للمراقبين والزوار. فكما ذكر أعلاه، طلب رئيس أحد المراكز من المراقبة إبراز "تكليف رسمي كتابي من المفوضية"، بالرغم من حملها بطاقة "مراقب محلي" المعتمدة من قبل المفوضية. وهذه الحادثة كانت في مركز واحد فقط داخل مدينة بنغازي. وفي المراكز الأخرى كان يسمح للمراقبين الذين يحملون بطاقة "مراقب محلي" بالدخول دون أي استئناف أو مضائق. وفي أحد المراكز لم يسمح بالدخول إلا بعد تسجيل بيانات المراقبين أو الزائرين الآخرين.

6) نظراً لأن العملية الانتخابية تستغرق يوماً كاملاً، وبالرغم من أن عمل المراقبين التابعين لمؤسسات المجتمع المدني هو عمل تطوعي ولصالح الوطن، ولا يتوقع أن يدفع أي مبلغ مقابل هذا الواجب الوطني، إلا أنه لم يتم تنسيق موضوع توفير الماء والشاي والقهوة وجبة الفداء بمراكز الاقتراع، فحين تناقض المراقبون في اليوم التالي، قال بعضهم أنه تم توفيرها لهم من قبل المركز، وبعضهم قال أن الموجودين بالمحطة جمعوا مبلغاً من المال واحتسبوا به ما يحتاجونه، والبعض الآخر قال إن سكان المنطقة هم من وفروا لهم وجبة الفداء والمشروبات. نعم، هذا العمل تطوعي وبدون مقابل، ولكن النهار كان طويلاً، والجو حاراً.

ثانياً: العملية الانتخابية:

يجب أن أنوه هنا، قبل أن أذكر الملاحظات الخاصة بالعملية الانتخابية، أن العملية الانتخابية تمت بقدر كبير من الوعي والفهم بإجراءاتها، وهو ما يفسر التعطشن الشديد من شعبنا الحر للتقدّم باتجاه بناء الدولة في أسرع وقت ممكن. ولكن هناك بعض الملاحظات البسيطة التي يجب ذكرها، وهي:

1) لم تلتزم كافة مراكز الاقتراع بمواعيد المحددة لفتح وغلق المراكز (من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساء). في بعض الحالات كان ذلك بسبب الإجراءات الأمنية. والسبب الآخر، هو نتيجة لثقافة عدم الالتزام بمواعيد المسائدة في مجتمعنا، وللأسف الشديد.



الاتحاد الليبي المنظمات غير الحكومية

(2) المحادثات التي تتم بين الناخبين داخل ممرات مراكز الاقتراع وداخل قاعة الاقتراع، والتي معظمها كانت تدور حول المرشحين المستقلين والكيانات، كانت تشوش على الناخبين الآخرين، وتؤثر على اختياراتهم.

(3) الخبر العاجل الذي ورد خطأ في بعض القنوات الفضائية المحلية تسبب في ريبة بمراكز الاقتراع، وأدى إلى السماح لبعض الأشخاص غير المسجلين بالاقتراع في بعض المراكز.

(4) تعرض مراقبين بمراكزي اقتراع إلى معاملة جافة جداً من مشرف المحلة أثناء قيامهما بعملهما الرقابي، وتم التحدث معهما بأسلوب تسلطى، من النوع الذي كنا نعرفه في العهد السابق!

(5) بدأ أحد مراكز الاقتراع في الإعداد لعملية الفرز قبل انتهاء موعد الانتخاب وإغلاق المركز

(6) بالنسبة للمحاضر النهائي بالنتائج: تم إعداده بالصورة والإجراء السليم في معظم المراكز. ولكن بعض المراكز لم تنشره للاطلاع، وبعضها لم يعط نسخة منه للمراقبين أو الوكلاء، وبعضها الآخر لم ترضيه على المراقبين أو الوكالة بتاتاً.

ثالثاً: التوصيات:

(1) التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني قبل موعد الانتخابات بوقت كافٍ، حتى يتم تأمين العدد المناسب من المراقبين لمراقبة العملية الانتخابية منذ بدايتها، وليس خلال يوم الاقتراع فقط.

(2) التنسيق المباشر والمكثف مع كل من وزارتي الداخلية والدفاع، ليتم تأمين مراكز الاقتراع، وحماية الناخبين من أية تهديدات أو مخاطر قد يتعرضون لها.

(3) التنسيق المباشر مع القنوات الفضائية المحلية لتفطير مجريات العملية الانتخابية، وخاصة خلال يوم الاقتراع، لتنادي تكرار إشكالية "الخبر العاجل" الذي ورد خطأ في بعض القنوات المحلية.

(4) إصدار بطاقة "مشرف مراقبين" لدى مكتب معاشر المدير التنفيذي للمؤسسة، لتسهيل دخولهم إلى مراكز الاقتراع لمتابعة المراقبين والتواصل معهم.



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية

5) نظراً لأن مؤسسات المجتمع المدني تختلف من ناحية التمويل، فيجب أن يتم إصدار التعليمات لهذه المؤسسات بعدم تقديم أية مزايا للمراقبين، مثل: الوجبات أو المشروبات أو كروت رصيد الهاتف النقالة داخل المراكز، وأمام المراقبين والمتطوعين الآخرين. فبخصوص الوجبات والمشروبات، فيجب أن توفرها المفوضية لكل مركز اقتراع، وعلى عدد جميع الموظفين والمراقبين، وكل الأفراد المعنيين بتسهيل العملية الانتخابية. أما بخصوص كروت الهاتف النقال، أو أية مزايا أخرى، فيمكن أن تمنع للمراقبين في اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع: حتى لا يكون هناك تمييز في المعاملة، ولتفادي أية شكوك في نزاهة الموظفين أو المراقبين الذين تمنح لهم تلك المزايا.

6) تنفيذ دورات تدريبية أو ورش عمل مكثفة وبشكل مستمر، إما من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقرؤدة، أو عن طريق الكتب والمطبوعات الدعائية، وذلك لتوعية المواطنين بكافة الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية، والتي من أهمها:

- قانون الانتخابات
- الأنظمة الانتخابية المختلفة
- العملية الانتخابية بكل مراحلها
- الحملات الانتخابية: كييفتها ومصادر تمويلها
- مراقبة الانتخابات

رابعاً: شكر وعرفان:

نهاية هذا التقرير يود الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية أن يتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات على حسن تعاونهم من أجل تمكين مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في تحقيق هذا الاستحقاق التاريخي.

كما يتقدم بالشكر والتقدير لدار الحكمة الوطنية ببنغازي، التي وفرت لنا قاعة مجهزة لتنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بمراقبة الانتخابات.

ونود أيضاً أن نشكر مؤسسات المجتمع المدني التالية التي تعاونت معنا في القيام بهذه المهمة الوطنية:

- 1- جمعية الرخاء للتنمية والأعمال الخيرية.
- 2- منظمة الليبو العالمية.
- 3- جمعية قدامى الرياضيين.



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية

- 4- المجلس الأعلى للتصوف.
- 5- جمعية الشيخ عبد السلام الأamer للأعمال الخيرية.
- 6- وكالة عروس البحر للأحياء.
- 7- الحركة العامة للكشافة والمرشدات.
- 8- مركز الأبحاث الأسرية والتنمية والتطوير.
- 9- جمعية المرأة الليبية.
- 10- جمعية التراث والتعديدية الثقافية.
- 11- جمعية ساحة الحرية

وفي الختام، لا ننسى أن تترجم على أرواح شهداءنا الأبطال الذين قدموا دماءهم وأرواحهم حتى ننعم نحن، وننعم ليبيا بالكامل بهذه الحرية، وهذا الجو الديمقراطي النزيه، البعيد كل البعد عن "الكولسة" والمحاباة والقبلية التي كانت سائدة في عهد الطاغية المقبور، وأن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للشوار الذين صنعوا لليبيا المعجزات، وقلوا الموازين الدولية.

وعاشت ليبيا حرّة



الاتحاد الليبي للمنظمات غير الحكومية